

الفرق بين العظم والنوعيه والى العظيم او العبير وان اخذت ما يقابل
للآخر ظاهر لا يستر به وان كان كالمزنا العظيم والمعبر نوعا ولكم من قولك على
انصارهم نوع من الاعطيه وعظم عظيم واحمر وان كان نوعيه باعتبار عظمته
قوله عن طاب العرفي **ع** العظم اعراض على عظام الطواصن ويحذف في اي عظم
طاب العرفي اذ لم يفتي له بان منع عن ذات الطاب ولكن ان يحذف في اي عظم
من طاب العرفي ثم وجه حمل الصغر في الثاني على الحذف سلكه كبطيقه البريه ان
في اداء المقصود حسن قباله بين العظم وبين العبر ولا وجه لما قيل من ان
الوجه حمل على ظاهره حتى يكون مسطوقه الضرع اسما للحجم مطلقا عليها او حقا
لوضع سبيلها في سباق الفتح ان الس قال في شرح الفتح وما حيل لسه
له ان تعلم انما هو في امثال هذه المقامات من الايات والاساب اسله لاشوا
حتى يتوهم باحاط العبر وانه لا يتنوع في جمع ممال واخذ من كثر من اللطيف
والاعراض فانه من مميزات الراضات وتكون التركيب لما ذكر من الاعراض على مجزئ
المستات والفرق ان يشر ان مقتضى المكلم ما نسب اليه من الاعتراف ان
ولم يفتي على هذه الصفة فلها موضع يقع انتهى به ووجه ان ان ادقق له
امثال هذه المقامات جميع ما ذكر في المعينات تقع اللمع في الخطية وتضمحل
على ما يحتاج اليه من امثله والشواهد وقوله في المصاح ان قوله ص لوى اليرين
كل ذلك امرين محتملان وان اد اب البعض فهمهم لا يظهر له صا بط فترى
و راضون من الله اكبر **قيل** الاولى ان السون في راضون للعظيم وهو
مبتلاوا اكثر فت له والخبر بخلاف اي لهم راضون الخ والجملة عطف على جملة
وعبد الله المومنين والمؤمنات الخ وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان ثم
صراخا لخلا ما ذهب اليه وان المقام مقام عباد النعم وبيان عظم نعم
الجنة وجوده امامها قوله و ذوات عظام لبس المنة ان السكر في العظم
عظيم الهبات لرد ال على عظم مبد حوله الذي هو لوسل وانما ذكر عظمها لانه
اشارة الى وجه عظمتهم عليهم السلام **قوله** كل فرد من افراد الدواب
الخ **قيل** ادم وحوى وعسى عليهم السلام وكذا الغراب والقارح والفتقن
والعمرى علميا من خواص حكم المثنى لكنه سكت عن الاستدلال لانه امرها
وما يدعي ان تبيته له انك اعتبارها مواد النوعية في انظر من هو الملية

هذا هو المطلوب في بيان
الاعراض على عظام الطواصن
ويحذف في اي عظم
طاب العرفي اذ لم يفتي له بان منع عن ذات الطاب ولكن ان يحذف في اي عظم من طاب العرفي ثم وجه حمل الصغر في الثاني على الحذف سلكه كبطيقه البريه ان في اداء المقصود حسن قباله بين العظم وبين العبر ولا وجه لما قيل من ان الوجه حمل على ظاهره حتى يكون مسطوقه الضرع اسما للحجم مطلقا عليها او حقا لوضع سبيلها في سباق الفتح ان الس قال في شرح الفتح وما حيل لسه له ان تعلم انما هو في امثال هذه المقامات من الايات والاساب اسله لاشوا حتى يتوهم باحاط العبر وانه لا يتنوع في جمع ممال واخذ من كثر من اللطيف والاعراض فانه من مميزات الراضات وتكون التركيب لما ذكر من الاعراض على مجزئ المستات والفرق ان يشر ان مقتضى المكلم ما نسب اليه من الاعتراف ان ولم يفتي على هذه الصفة فلها موضع يقع انتهى به ووجه ان ان ادقق له امثال هذه المقامات جميع ما ذكر في المعينات تقع اللمع في الخطية وتضمحل على ما يحتاج اليه من امثله والشواهد وقوله في المصاح ان قوله ص لوى اليرين كل ذلك امرين محتملان وان اد اب البعض فهمهم لا يظهر له صا بط فترى و راضون من الله اكبر قيل الاولى ان السون في راضون للعظيم وهو مبتلاوا اكثر فت له والخبر بخلاف اي لهم راضون الخ والجملة عطف على جملة وعبد الله المومنين والمؤمنات الخ وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان ثم صراخا لخلا ما ذهب اليه وان المقام مقام عباد النعم وبيان عظم نعم الجنة وجوده امامها قوله و ذوات عظام لبس المنة ان السكر في العظم عظيم الهبات لرد ال على عظم مبد حوله الذي هو لوسل وانما ذكر عظمها لانه اشارة الى وجه عظمتهم عليهم السلام قوله كل فرد من افراد الدواب الخ قيل ادم وحوى وعسى عليهم السلام وكذا الغراب والقارح والفتقن والعمرى علميا من خواص حكم المثنى لكنه سكت عن الاستدلال لانه امرها وما يدعي ان تبيته له انك اعتبارها مواد النوعية في انظر من هو الملية

بنهما والجملة اعتبارها لفراد في جانب البداية والنوعيه في جانب المانع ان
كل فرد من افراد البداية مخلوق من نوع من انواع الما وهو القطر واما اعتبار
الفراد في جانب الما والنوعيه في جانب البداية **قوله** وان الشرح كوفي
شرح الفتح ان افراد النوعية بلانهم المصمم بقوله فتمم من يفتي على يفتنه
الخ وان عناده المنع ظاهره في اعتبار النوعية **قوله** والمقول المظن هاهنا
للتوضيح الخ المظن ان جملة على النوعية سوا عنه قوله تعا عقبه وما نحن متحققين
حتم لا ما نحن بطمان فذا عظمها او نحو ذلك فاما **قوله** وهو انش هاهنا
واذ في عطف يعسرى وبيان لوجه الاستدلال كما يشعره قوله في الشرح وهو
الانش ههنا وفي قوله واما بيانه ومختل ان يكون الاستدلال لاجل ما تقدم
من الاحوال كما لا ذكر في الحذف والعرف حيث ذكر لفظ الصدر فلا يكون
العظم يعسر بان ان لفظ المبدال ظاهر في ازالة المعنى المصدري منه وان
لفظ البيان فقيل ان الظاهر ههنا العيان لست عظم المعنى المصدري
واما السابع المخصوص فالمتاع فيه عطف البيان لا غير **قوله** والاشح ان يكون
بعنى البعث لانه المبين الاشارة الى بالذات والبعث المصدري اما صنف
هما تانيا وبالعرض **قوله** علم ان يواد باللفظ احد معنيين ومختل ان يكون
باعتيان الوصف يعنى ذكر النعت بدل على لست كل واحد لهما هو قريب للفقوى
فان كان المرجح في اياه مدلوله نصيا ونحوه في الزاميا **قوله** فان هذه
المواضعاى مجموعها وهي وان كان كذلك وصافا اكثره من حيث اللفظ حتى ووجه
في المعنى كانه في الجسم المستند في الجهات كما ان على قوله كخلو كما مضى جردا
معنى كانه في موضع بعد اللفظ والاعراب والظاهر في الاصل مصدري نحو
ان يفتي على المعبر ونظر الاصله على ان الوصف المدرك في المتن لفتي ذكر
النعت وليس فيه دلالة على كون النعت واحدا او متعددا **قوله** ومعنى
قوله **قال الخفاق شاف** هذا الوصف جد الجسم اي عظمه على ك
الخر له والحكاية هذا انما هو اذ اجوز التعريف بالا عظم وورد
بالطويل وما عده الجوهر انه الوصف المذكور نعم لاحتمال العلم منه
وخصوصا الجرد بدل على ان الموصوف هو الجسم والاسم والاسمان العظمي
عدد مرتبته **قوله** فذكر ان قد ان اخلص من ههنا لفظ اي استهنا المرفق



وصف
المنه